بسم الله الرحمن الرحيم

000352

2016 ... 3 0

دورية مشتركة إلى السيدات والسادة

رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج

ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

القضاة الملحقين بسفارات المملكة المغربية بالخارج

الموضوع: حول تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة والنصوص ذات الصلة على المغاربة المقيمين في الخارج.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، مما لا شك فيه أن قضايا المغاربة المقيمين في الخارج تحتل أهمية كبيرة ضمن الانشغالات الوطنية، لذلك فإن أي مبادرة تنموية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تعيشها هذه الفئة من المواطنين، لمواكبة احتياجاتها والاستجابة لانتظاراتها ومطالبها المستعجلة، ومعالجة قضاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية بما يتلاءم وواقعها المعيش وغاية المشرع.

وكما لا يخفى عليكم فإن دستور 2011 بوأ هذه الفئة من المواطنين مكانة متميزة باعتبارهم يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، وتعززت هذه المكانة من خلال الرعاية الخاصة التي يوليها جلالة الملك حفظه الله لقضايا أفراد الجالية وحرصه الدائم على رعاية شؤونهم، وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وتمكينهم من المساهمة في تنمية وطنهم، وتحسين التواصل والتعامل معهم، وتقريب الخدمات منهم، وتبسيط وتحديث المساطر، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

وفي هذا السياق جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد يوم الخميس 30 يوليوز 2015 بتعليمات صريحة للاهتمام بجميع الجوانب التي تهم مغاربة العالم على مستوى القنصليات.

وإسهاما في حل الاشكالات القانونية والعملية التي تعترض المغاربة المقيمين في الخارج، بخصوص الأحوال الشخصية والحالة المدنية والتوثيق، بما يقتضيه واقع حال هذه الفئة من المواطنين من مرونة في التعامل وتبسيط للإجراءات وتيسير للولوج لمختلف الخدمات المقدمة، وفي إطار احترام تام للنصوص القانونية واستحضار لغايات المشرع من سنها، فإنه تقرر ما يلي :

قضايا الزواج والطلاق:

1. في حالة عدم التنصيص في عقد الزواج المبرم وفقا للإجراءات الإدارية لبلد الإقامة على حضور الشاهدين المسلمين، يحق للمعنيين بالأمر إنجاز ملحق لهذا العقد لدى المصالح القنصلية، يتم فيه التنصيص على شاهدين مسلمين عالمين بواقعة الزواج، يكون سند علمهما الحضور الشخصي لمجلس العقد أو العلم بإبرام عقد الزواج؛
2. تلقي العدول والمكلفين بمهام العدول بالقنصليات للإشهاد الملحق بعقد الزواج المبرم طبقا للإجراءات الادارية لبلد الاقامة من طرف أحد الزوجين فقط، ما لم يتعلق مضمون الإشهاد بإنشاء التزامات مالية على عاتق الزوج الآخر، كالإشهاد على تحديد الصداق، حيث يتعين في هذه الحالة حضور الزوجين معا وإقرارهما بذلك؛
3. قبول إيداع نسخة من عقد الزواج المبرم وفق الاجراءات الادارية لبلد الاقامة بالمصالح القنصلية التابع لها محل إبرام العقد، أو بالمصالح القنصلية التابع لدائرة نفوذها محل إقامة الزوجين ولو تم هذا الايداع بعد مرور ثلاثة أشهر من إبرام العقد؛
4. حث رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية على إنجاز مساطر الصلح المنتدبين لها من قبل المحاكم المغربية في أقرب الآجال؛
5. حث رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية على الاسراع بتبليغ الطيات القضائية بجميع الوسائل المتاحة؛
6. اعتماد الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية، دون مطالبة المعنيين بالأمر باستنساخها أو تصفحها في وثيقة عدلية؛

7. اعتماد واقعة الطلاق المنصوص عليها في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الأجنبية بالطلاق أو التطليق، دون الحاجة إلى تكليف المغاربة المقيمين في الخارج بتذييلها بالصيغة التنفيذية، ما لم تتضمن التزامات مالية أو مخالفة للنظام العام المغربي؛

8. ضرورة تحسيس المغاربة المقيمين في الخارج المقبلين على الزواج عن طريق الوكالة بما يمكن أن يعترضهم من مشاكل في البلدان التي لا تعترف بالزواج بالوكالة، وتشترط الحضور الشخصي للزوجين أثناء إبرام عقد الزواج.

9. تحسيس المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج بتفادي إبرام عقود الزواج في المساجد والمراكز الاسلامية نظرا للمشاكل القانونية التي تترتب عنها.

10. تحسيس أفراد الجالية المقيمين في الخارج بتمديد آجال سماع دعوى الزوجية إلى غاية الأسبوع الأول من شهر فبراير 2019، مع إمكانية تكليف من ينوب عنهم لهذا الغرض أمام المحاكم المغربية؛

11. إمكانية تلقي العدول والمكلفين بمهام العدول لشهادة التلقية في ثبوت الزوجية، شريطة أن تتضمن ما يفيد بأنها لا تقوم مقام ثبوت الزوجية، ويشار إلى عنوانها ب: "شهادة التلقية"، دون الإشارة إلى رسم ثبوت الزوجية.

قضايا الحالة المدنية :

1. حث المكلفين بمهام ضباط الحالة المدنية بالمراكز القنصلية على عدم اشتراط ملخص عقد الزواج لتسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية، واعتماد عقد الزواج المبرم أمام سلطات بلد الاقامة أو وثيقة عقد الزواج المبرم لدى السلطات المغربية أو الحكم بثبوت الزوجية.

2. حث ضباط الحالة المدنية على اعتماد الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الأجنبية بالطلاق أو التطليق، دون الحاجة لتذييلها بالصيغة التنفيذية من أجل تسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية.

3. قبول تسجيل الولادات من أم مغربية بسجلات الحالة المدنية بناء على رسوم الولادات تتضمن إسم الأب الأجنبي.

4. حث ضباط الحالة المدنية، عند عدم وجود وثيقة الزواج، على اعتماد الإقرار بالبنوة الصادر عن الأب سواء كان مغربيا أو أجنبيا لتسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية، شريطة أن يكون هذا الإقرار مستجمعا لكافة الشروط المنصوص عليها في مدونة الأسرة.

وبالنظر لما لهذه المقتضيات من أهمية بالغة، نهيب بكم، السهر على تطبيقها والحرص على تنفيذ مضمون هذه الدورية بكل دقة وفعالية.

وزارة الداخلية

وزير الداخلية
محمد حصاد

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

وزير الشؤون الخارجية والتعاون
صلاح الدين مزوار

وزارة العدل والحريات

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
أنيس بيرو

· Annexes documentaires ·

Transcription arabe | Traduction française

2016 ه 3 0

خصم قصاء

الآسرة بالريلا

000352

دورية مشتركة إلى السيدات والسادة

رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج

ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

القضاة الملحقين بسفارات المملكة المغربية بالخارج

الموضوع :

حول تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة والنصوص ذات الصلة

على المغاربة المقيمين في الخارج.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، مما لا شك فيه أن قضايا المغاربة المقيمين في الخارج تحتل أهمية كبيرة ضمن الانشغالات الوطنية، لذلك فإن أي مبادرة تنموية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تعيشها هذه الفئة من المواطنين، لمواكبة احتياجاتها والاستجابة لانتظاراتها ومطالبها المستعجلة، ومعالجة قضاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية بما يتلاءم وواقعها المعيش وغاية المشرع.

وكما لا يخفى عليكم فإن دستور 2011 بوأ هذه الفئة من المواطنين مكانة متميزة باعتبارهم يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، وتعززت هذه المكانة من خلال الرعاية الخاصة التي يوليها جلالة الملك حفظه الله لقضايا أفراد الجالية وحرصه الدائم على رعايـ شؤونهم، وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وتمكينهم من المساهمة في تنمية وطنهم، وتحسين التواصل والتعامل معهم، وتقريب الخدمات منهم، وتبسيط وتحديث المساطر، واحترام كرامتهم وصيانة حقوقهم.

١

١

وفي هذا السياق جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد يوم الخميس 30

يوليوز 2015 بتعليمات صريحة للاهتمام بجميع الجوانب التي تهم مغاربة العالم على مستوى القنصليات.

وإسهاما في حل الاشكالات القانونية والعملية التي تعترض المغاربة المقيمين في الخارج، بخصوص الأحوال الشخصية والحالة المدنية والتوثيق، بما يقتضيه واقع حال هذه الفئة من المواطنين من مرونة في التعامل وتبسيط للإجراءات وتيسير للولوج لمختلف الخدمات المقدمة، وفي إطار احترام تام للنصوص القانونية واستحضار لغايات المشرع من سنها، فإنه تقرر ما يلي :

قضايا الزواج والطلاق:

1. في حالة عدم التنصيص في عقد الزواج المبرم وفقا للإجراءات الإدارية لبلد الإقامة على حضور الشاهدين المسلمين، يحق للمعنيين بالأمر إنجاز ملحق لهذا العقد لدى المصالح القنصلية، يتم فيه التنصيص على شاهدين مسلمين عالمين بواقعة الزواج، يكون سند علمهما الحضور الشخصي لمجلس العقد أو العلم بإبرام عقد الزواج؛

2. تلقي العدول والمكلفين بمهام العدول بالقنصليات للإشهاد الملحق بعقد الزواج المبرم طبقا للإجراءات الادارية لبلد الاقامة من طرف أحد الزوجين فقط، ما لم يتعلق مضمون الإشهاد بإنشاء التزامات مالية على عاتق الزوج الآخر، كالإشهاد على تحديد الصداق، حيث يتعين في هذه الحالة حضور الزوجين معا وإقرارهما بذلك؛

3. قبول إيداع نسخة من عقد الزواج المبرم وفق الاجراءات الادارية لبلد الاقامة بالمصالح القنصلية التابع لها محل إبرام العقد، أو بالمصالح القنصلية التابع لدائرة نفوذها محل إقامة الزوجين ولو تم هذا الايداع بعد مرور ثلاثة أشهر من إبرام العقد؛

4. حث رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية على إنجاز مساطر الصلح المنتدبين لها من قبل المحاكم المغربية في أقرب الآجال؛

5. حث رؤساء البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية على الاسراع بتبليغ الطيات القضائية بجميع الوسائل المتاحة؛

6. اعتماد الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية، دون مطالبة المعنيين بالأمر باستنساخها أو تصفحها في وثيقة عدلية؛

٢٠/] 7. اعتماد واقعة الطلاق المنصوص عليها في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الأجنبية بالطلاق أو التطليق، دون الحاجة إلى تكليف المغاربة المقيمين في الخارج بتذييلها بالصيغة التنفيذية، ما لم

تتضمن التزامات مالية أو مخالفة للنظام العام المغربي؛

8. ضرورة تحسيس المغاربة المقيمين في الخارج المقبلين على الزواج عن طريق الوكالة بما يمكن أن يعترضهم من مشاكل في البلدان التي لا تعترف بالزواج بالوكالة، وتشترط الحضور الشخصي للزوجين أثناء إبرام عقد الزواج.

9. تحسيس المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج بتفادي إبرام عقود الزواج في المساجد والمراكز الاسلامية نظرا للمشاكل القانونية التي تترتب عنها.

10. تحسيس أفراد الجالية المقيمين في الخارج بتمديد آجال سماع دعوى الزوجية إلى غاية الأسبوع الأول من شهر فبراير 2019، مع إمكانية تكليف من ينوب عنهم لهذا الغرض أمام المحاكم المغربية؛

11. إمكانية تلقي العدول والمكلفين بمهام العدول لشهادة التلقية في ثبوت الزوجية، شريطة أن تتضمن ما يفيد بأنها لا تقوم مقام ثبوت الزوجية، ويشار إلى عنوانها ب:
"شهادة التلقية"، دون
الإشارة إلى رسم ثبوت الزوجية.

قضايا الحالة المدنية :

1. حث المكلفين بمهام ضباط الحالة المدنية بالمراكز القنصلية على عدم اشتراط ملخص عقد الزواج لتسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية، واعتماد عقد الزواج المبرم أمام سلطات بلد الاقامة أو وثيقة عقد الزواج المبرم لدى السلطات المغربية أو الحكم بثبوت الزوجية.

2. حث ضباط الحالة المدنية على اعتماد الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الأجنبية بالطلاق أو التطليق، دون الحاجة لتذييلها بالصيغة التنفيذية من أجل تسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية.

3. قبول تسجيل الولادات من أم مغربية بسجلات الحالة المدنية بناء على رسوم الولادات تتضمن إسم الأب الأجنبي.

4. حث ضباط الحالة المدنية، عند عدم وجود وثيقة الزواج، على اعتماد الإقرار بالبنوة الصادر عن الأب سواء كان مغربيا أو أجنبيا لتسجيل الولادات في سجلات الحالة المدنية، شريطة أن يكون هذا الإقرار مستجمعا لكافة الشروط المنصوص عليها في مدونة الأسرة.

وبالنظر لما لهذه المقتضيات من أهمية بالغة، نهيب بكم، السهر على تطبيقها والحرص على تنفيذ مضمون هذه الدورية بكل دقة وفعالية.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

صلاح الد مروار

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة

الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين

بالخارج وشؤون الهجرة

أنيس برو

4

وزارة الداخلية

وزير الداخلية

محمد حضياد

وزارة العدل والحريات

[Entête officiel]

N° 3/H

2016

Circulaire

Spéciale

Famille

N° 000352

Circulaire conjointe à Mesdames et Messieurs

* Les Chefs des Missions Diplomatiques et des Centres Consulaires Marocains à l'étranger

* Les Walis des Régions, les Gouverneurs des Préfectures et Provinces et des Préfectures d'Arrondissements

* Les Premiers Présidents des Cours d'Appel et les Procureurs Généraux près lesdites Cours

* Les Présidents des Tribunaux de Première Instance et les Procureurs du Roi près lesdits Tribunaux

* Les Magistrats détachés auprès des Ambassades du Royaume du Maroc à l'étranger

Objet : Concernant l'application des dispositions du Code de la Famille et des textes connexes aux Marocains Résidant à l'Étranger.

Salut distingué,

Il ne fait aucun doute que les questions relatives aux Marocains Résidant à l'Étranger occupent une place importante parmi les préoccupations nationales. Par conséquent, toute initiative de développement doit prendre en considération les circonstances particulières que vit cette catégorie de citoyens, afin de répondre à leurs besoins, de satisfaire leurs attentes et leurs demandes urgentes, et de traiter leurs affaires relatives au statut personnel d'une manière qui soit conforme à leur réalité vécue et à l'objectif du législateur.

Comme vous le savez, la Constitution de 2011 a conféré à cette catégorie de citoyens une place privilégiée en tant que bénéficiaires de la plénitude des droits de la citoyenneté. Cette place a été renforcée par l'attention particulière que Sa Majesté le Roi, que Dieu le glorifie, accorde aux questions des membres de la communauté marocaine, Son souci constant de veiller à leurs affaires, de consolider leur attachement à leur identité, de leur permettre de contribuer au développement de leur pays, d'améliorer la communication et les relations avec eux, de rapprocher les services d'eux, de simplifier et de moderniser les procédures, et de respecter leur dignité et de protéger leurs droits.

Dans ce contexte, le Discours Royal prononcé à l'occasion de la glorieuse Fête du Trône, le jeudi 30 juillet 2015, contenait des instructions explicites visant à accorder de l'importance à tous les aspects qui concernent les Marocains du monde au niveau des consulats.

Afin de contribuer à la résolution des problèmes juridiques et pratiques rencontrés par les Marocains Résidant à l'Étranger, en ce qui concerne le statut personnel, l'état civil et l'authentification, compte tenu de la nécessité d'une flexibilité dans le traitement, d'une simplification des procédures et d'un

accès facilité aux différents services offerts, et dans le respect total des textes juridiques et en tenant compte des objectifs du législateur lors de leur adoption, il a été décidé ce qui suit :

Questions relatives au mariage et au divorce :

1. Dans le cas où l'acte de mariage conclu conformément aux procédures administratives du pays de résidence ne mentionne pas la présence de témoins musulmans, les personnes concernées ont le droit de faire établir un addendum à cet acte auprès des services consulaires, dans lequel il est fait mention de deux témoins musulmans connaissant les faits du mariage, dont la connaissance est fondée sur la présence personnelle à la cérémonie de conclusion du contrat ou sur la connaissance de la conclusion de l'acte de mariage ;

2. Les *adoul* et les personnes chargées des fonctions d'*adoul* auprès des consulats peuvent recevoir l'attestation annexée à l'acte de mariage conclu conformément aux procédures administratives du pays de résidence par un seul des époux, à moins que le contenu de l'attestation ne crée des obligations financières à la charge de l'autre époux, comme l'attestation de la détermination de la dot (*sadaq*), auquel cas la présence des deux époux et leur reconnaissance sont requises ;

3. L'acceptation du dépôt d'une copie de l'acte de mariage conclu conformément aux procédures administratives du pays de résidence auprès des services consulaires dont relève le lieu de conclusion du contrat, ou auprès des services consulaires dont relève le lieu de résidence des époux, même si ce dépôt a lieu plus de trois mois après la conclusion du contrat ;

4. Exhorter les chefs des missions diplomatiques et des centres consulaires à mener à bien les procédures de conciliation qui leur sont confiées par les tribunaux marocains dans les meilleurs délais ;

5. Exhorter les chefs des missions diplomatiques et des centres consulaires à accélérer la notification des plis judiciaires par tous les moyens disponibles ;

6. L'adoption des jugements rendus par les tribunaux marocains, sans exiger des personnes concernées qu'elles en fassent une copie ou qu'elles les transcrivent dans un acte notarié ;

7. La reconnaissance du fait du divorce mentionné dans les jugements définitifs rendus par les tribunaux étrangers en matière de divorce ou de *tatliq*, sans qu'il soit nécessaire d'obliger les Marocains Résidant à l'Étranger à les revêtir de la formule exécutoire, à moins qu'ils ne contiennent des obligations financières ou qu'ils ne soient contraires à l'ordre public marocain ;

8. La nécessité de sensibiliser les Marocains Résidant à l'Étranger qui envisagent de se marier par procuration aux problèmes qu'ils peuvent rencontrer dans les pays qui ne reconnaissent pas le mariage par procuration et qui exigent la présence personnelle des époux lors de la conclusion de l'acte de mariage.

9. Sensibiliser les citoyens marocains résidant à l'étranger à éviter de conclure des actes de mariage dans les mosquées et les centres islamiques en raison des problèmes juridiques qui en découlent.

10. Sensibiliser les membres de la communauté résidant à l'étranger à la prolongation des délais d'audition des demandes de constatation de mariage jusqu'à la première semaine du mois de février 2019, avec la possibilité de charger un mandataire de les représenter à cet effet devant les tribunaux marocains ;

11. La possibilité pour les *adoul* et les personnes chargées des fonctions d'*adoul* de recevoir l'attestation de réception (*talaqqi*) pour la constatation du mariage, à condition qu'elle indique qu'elle ne se substitue pas à la constatation du mariage, et que son intitulé soit : "Attestation de réception", sans mention de l'acte de constatation du mariage.

Questions relatives à l'état civil :

1. Exhorter les personnes chargées des fonctions d'officiers d'état civil auprès des centres consulaires à ne pas exiger d'extrait d'acte de mariage pour l'enregistrement des naissances dans les registres d'état civil, et à adopter l'acte de mariage conclu devant les autorités du pays de résidence ou le document de l'acte de mariage conclu auprès des autorités marocaines ou le jugement de constatation du mariage.

2. Exhorter les officiers d'état civil à adopter les jugements définitifs rendus par les tribunaux étrangers en matière de divorce ou de *tatliq*, sans qu'il soit nécessaire de les revêtir de la formule exécutoire pour enregistrer les naissances dans les registres d'état civil.

3. Accepter l'enregistrement des naissances d'une mère marocaine dans les registres d'état civil sur la base des actes de naissance indiquant le nom du père étranger.

4. Exhorter les officiers d'état civil, en l'absence d'un acte de mariage, à adopter la reconnaissance de paternité émanant du père, qu'il soit marocain ou étranger, pour enregistrer les naissances dans les registres d'état civil, à condition que cette reconnaissance remplisse toutes les conditions prévues par le Code de la Famille.

Compte tenu de l'importance capitale de ces dispositions, nous vous exhortons à veiller à leur application et à assurer la mise en œuvre du contenu de cette circulaire avec précision et efficacité.

[Signature]

Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération

Salah Eddine Mezouar

Ministre délégué auprès du Ministre des Affaires Étrangères, chargé des Marocains Résidant à l'Étranger